

استخدام نظرية المباريات في تخطيط عملية المراجعة والتحكم في الخطر الملازم لها

دكتور عباس أحمد رضوان
كلية التجارة - جامعة المنصورة

مقدمة

اهتم المراجعون والمنظمات المهنية في الآونة الأخيرة بموضوع تقدير خطر المراجعة Audit Risk ، فقد أصدرت لجنة معايير المراجعة (ASB) التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين (AICPA) تقرير معايير المراجعة رقم " ٤٧ " والذي يتألف المراجعين - عند تحليل عملية المراجعة - بضرورة تخفيض خطر المراجعة الى المستوى المناسب لإبداء الرأي عن القوائم المالية (١).

كما عرض بعض الكتاب أسلوبين شائعين لتقدير خطر المراجعة وهما (٢):

(١) أسلوب تحليل الخطر Risk Analysis

ويركز هذا الأسلوب بشكل مباشر على كيفية تقدير وحساب خطر المراجعة .
(٢) أسلوب صياغة عملية المراجعة في شكل نموذج Audit Modeling
ويعامل هذا الأسلوب خطر المراجعة باعتباره مجرد أحد العناصر داخل اطار نموذج أكثر شمولاً ، وهذا الأسلوب انما يعتمد على الأساليب التقليدية لنظرية القرارات ، ويعرض خطر المراجعة كأحد مخرجات خطة المراجعة بدلاً من اعتباره أحد مدخلاتها .

وعلى الرغم من أن الأسلوب الثاني يعتبر أفضل من الأسلوب الأول ، لأنه يمكن المراجع من ابراز وتصور مشكلة المراجعة ، ويتفوق في مجال الدراسات الأكاديمية ، إلا أن هذا الأسلوب - الثاني - يعتبر معيباً كوسيلة لفهم سلوك المراجع ولتحديد خطر المراجعة . وهذا العيب في أسلوب نظرية القرارات انما يرجع الى افتراض مؤنأه " أنه من غير المسموح لعملية المراجعة أن تؤثر على سلوك العملاء (المنشآت محل المراجعة) ، وهذه حقيقة يجب أن يتركها المراجع الذي يؤثر بالتالي في تخطيط عملية المراجعة " .

وحيث أن نظرية القرارات انما تهتم بصفة رئيسية بكيفية مساعدة الأفراد (أو المنظمات) في صنع واتخاذ القرارات في ظل ظروف عدم التأكد ، فانه يبدو

(1) American Institute Of Certified Public Accountants, Audit Risk And Materiality In Conducting An Audit , Statement On Auditing Standards No. 47, AICPA, 1983 .

(2) Cushing, B. & K.Loebbecke , Analytical Approach To Audit Risk , A Survey And Analysis, Auditing, A Journal Of Practice & Theory, 1983, PP. 23 - 41 .

من غير المناسب التعامل مع خطة المراجعة عند وجود هذه الآثار الطوكية لعملية المراجعة على كل من المراجع والعميل اعتمادا على نظرية القرارات حيث أن استخدام هذه النظرية قد يترتب عليه أخطاء تقديرية بصرف النظر عن مدى خطر المراجعة ، وذلك بسبب فشلها في تقدير آثار عملية المراجعة على العميل . ولا شك أن وضع هذه الآثار الطوكية في شكل نموذج انما يحتاج الى استخدام نظرية المباريات ، فأى مشكلة تتضمن العديد من الأطراف يمكن حلها بسهولة اذا ما وضعت في شكل مباراة (١) . وقد يكون تحول المراجعين من نظرية القرارات الى نظرية المباريات انما يرجع الى الطبيعة الاستراتيجية لعملية المراجعة ، وبالتالي عدم مناسبة نظرية القرارات لتحقيق أغراضهم . ولا شك أن التحول في الأسلوب من نظرية القرارات الى نظرية المباريات يمكن أن يغير بصفة جوهرية من كيفية تخطيط عملية المراجعة وتقدير الخطر الملازم لها .

ويهدف هذا البحث الى عرض نموذج نظرية المباريات كأسلوب مقترح لتخطيط عملية المراجعة وتقدير الخطر الملازم لها ، وسيتم ذلك من خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول :

دور نظرية المباريات في تخطيط عملية المراجعة .

المبحث الثاني :

نظرية المباريات ودورها في تقدير خطر المراجعة والتحكم فيه .

(1) Wilson, R., Auditing : Perspective From Multi Person Decision Theory , The Accounting Review , April, 1983, pp. 305 - 318 .

المبحث الأول

دور نظرية المباريات في تخطيط عملية المراجعة

مقدمة :

يعنى لغذ المباريات وجود صراع من نوع معين بين عدة أطراف ، وأن نجاح طرف معين يكون على حساب الطرف الآخر ، . ومن وجهة نظر الأطراف المشتركة فان هذه النظرية تقوم على أساس أن الوصول الى اتفاق معين من بين مجموعة كبيرة من الاتفاقات البديلة أفضل من عدم وجود أى اتفاق ، وبالتالي فمن صالح هؤلاء الأطراف أن يتعاونوا مع بعضهم البعض للوصول الى قرار معين . (١)

وسيقوم الباحث في هذا المبحث بعرض نموذج مبسط لمباراة بين المراجع والعميل آخذا في الاعتبار العوامل الاستراتيجية لكل منهم ، ثم يستعرض عددا من النماذج المطولة وتحليل الحاسية بالنسبة لكث منها . وفيما يلي توضيح للنقاط السابقة :

أولا : دراسة تحليلية لمباراة المراجع / العميل :

- تعتبر مباراة المراجع/العميل - والتي سنقوم بترجمتها - أحد المباريات التي تتم بمعلومات ناقصة (٢) ، ويتصف هذا النوع من المباريات بعدم مقدرة اللاعبين على ملاحظة بعض التحركات التي تحدث من الخصوم . وفي هذا الخصوص هناك بعض الافتراضات التي يجب التأكيد عليها وهي :
- ١ - أن جميع اللاعبين يمرضون أخفليات وعوائد خصومهم .
 - ٢ - أن المراجع يعرف الاحتمالات الشرطية للأخطاء التي قد تحدث ، وذلك قبل اختيار اجراءات المراجعة المناسبة .
 - ٣ - أن كلا من المراجع والعميل موافقون على جميع متغيرات Parameters النموذج - والتي سنعرضها فيما بعد - ويعتبرونها معقولة . وحتى يمكن شرح مباراة المراجع/ العميل فإن علينا تحديد الآتى :

(١) د . محمد الحناوي : بحوث العمليات في مجال الإدارة ، مؤسسه
غيااب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص ٢١١ .

(٢) Levine , E. & Fonnssard , The Value Of Information In
Some Nonzero Sum Games , International Journal Of
Game Theory . 1977 , PP. 221 - 225 .

١ - إجراءات المراجعة التي سيختارها المراجع عند تنفيذ عملية المراجعة ، وفي هذا الخصوص سنفترض أن أمام المراجع مجموعتين من الإجراءات الرقابية هما س١ ، س٢ ، حيث تشير س١ الى إجراءات مراجعة شاملة ، في حين تشير س٢ الى إجراءات مراجعة محدودة . وحيث أن التوسع فسي إجراءات المراجعة يعني زيادة في التكلفة ، فانه من المفترض أن يفضل المراجع إجراءات المراجعة المحدودة (س٢) . إلا أن اختيار المراجع لهذه الإجراءات لن يمكنه من تحديد استراتيجيية العميل ، في حين أن اختيار المراجع للإجراءات (س١) تمكنه من تحديد الاستراتيجية التي اختارها العميل .

٢ - ما اذا كان المراجع سيبدى رأياً متحفظاً عن عملية المراجعة (وسنشير لذلك بالرمز ع) ، أم أن هذا الرأي سيكون نظيفاً (وسنشير لذلك بالرمز غ) .

٣ - الأعمال الرقابية التي سيقوم بها العميل ، وسنفترض أن بإمكانه أن يختار الأعمال (س١) والتي تعنى بذل مجهود أكبر من جانب العميل ، أو اختيار الأعمال (س٢) والتي تعنى بذل مجهود متخفص . ولا شك أن بذل مجهود أقل يعتبر أفضل من وجهة نظر العميل بدلا من بذل مجهود أكبر .

ولا شك أن هناك تكاليف محتملة مختلفة مرتبطة بقرارات كل من المراجع والعميل ، فانا ما قام المراجع بتعديل الرأي عن المراجعة بشكل خاطئ فان هناك تكاليف محتملة لكل من العميل والمراجع ، كما أن الفشل في تعديل خطأ مادي معين يخلق أيضا تكاليف محتملة ، واذا قام المراجع بتوسيع إجراءات المراجعة فان ذلك يفرض عليه تكاليف أخرى .

ومن ناحية أخرى فان العميل قد يتعرض لأنواع متعددة من التكاليف منها على سبيل المثال :

- تكاليف زيادة المجهود .

- تكاليف تعديل الرأي أو ابداء رأي متحفظ .

- التكاليف المتوقعة لخطأ مادي عند اكتشافه .

وفيما يلي تلخيص التكاليف المحتملة التي يتعرض لها كل من المراجع

والعميل :

ت١ = التكاليف المتوقعة للمراجع للرأي متحفظ في حالة عدم وجود خطأ مادي .

ت٢ = التكاليف المتوقعة للمراجع لرأي نظيف في حالة وجود خطأ مادي .

وكما يتضح من الشكل السابق فان المراجع يأخذ العبارة بعمل الاجراءات الرقابية ص ١ أو ص ٢ . أما اختيار العميل للأعمال ص ١ أو ص ٢ انما ينبغي على اختيار المراجع لأي من الاجراءات ص ١ أو ص ٢ ، وتدرج هذه الاجراءات بالخط المنقطع ، مما يدل على أن العميل لا يمكنه التمييز بين الفرع أو الفروع المختلفة التي يمكنه التحرك نحوها . وهذا التمييز ينابيه تماما تحرك العميل أولاً ، ثم يقرر المراجع ما اذا كان سيسوع اجراءات المراجعة (ص ١) أم أنه سيكتفي باجراءات محدودة (ص ٢) . وبالمثل فانه اذا اختار المراجع اجراءات مراجعة محدودة ، فيكون غير قادر على تحديد ما اذا كان العميل قد اختار الأعمال ص ١ أو ص ٢ .

أما الايرادات (العوائد) المتوقعة لكل من المراجع والعميل فانها مبنية على التكاليف المتوقعة السابق تعريفها ، فمثلا لو فرضنا العناصر الاستراتيجية التالية :

- أن العميل اختار القيام بالأعمال ص ١ .
- وأن المراجع اختار الاجراءات الرقابية ص ٢ وابداً رأى متحفظ عن المراجعة (ع) .

وفي ضوء ذلك ستكون الايرادات المتوقعة لكل من المراجع والعميل على النحو الآتي :

- الايرادات المتوقعة للمراجع = تش + ت١ (١ - ح) .
 - " " " " للعميل = تط + ت٢ + ت٣ ع ح
- وأى ايرادات أخرى لكل من المراجع والعميل يمكن حسابها بطريقة مماثلة . وهذه المباراة يمكن تحليلها بسهولة في شكل استراتيجي ، حيث أن الاستراتيجية المتاحة للعميل هي ببساطة ص ١ أو ص ٢ ، أما الاستراتيجيات المتاحة أمام المراجع فهي الى حد ما أكثر تعقيداً ، وذلك بسبب الطبيعة المتتابعة للمباراة وهذه الاستراتيجيات هي :

- ١ - التوسع في عملية الفحص وابداً رأى متحفظ سواء اختار العميل الاستراتيجية ص ١ أو ص ٢ وستنير لهذه الاستراتيجية كالآتي (ص ١ ، ع ، ع) .
- ٢ - التوسع في عملية الفحص وابداً رأى متحفظ اذا اختار العميل الاستراتيجية ص ١ ، وابداً رأى تليف في حالة اختيار العميل للاستراتيجية ص ٢ ، وينار لهذه الاستراتيجية بالآتي (ص ١ ، ع ، ع) .

٢ - التوسع في عملية الفحص ، وابداء رأى نظيف اذا اختار المعامل الاستراتيجية
 م ، وابداء رأى متحفظ في حالة اختيار المعامل للاستراتيجية م ٢
 (م ، ١ ، غ ، ع) .

٣ - التوسع في عملية الفحص ، وابداء رأى نظيفوا . اختار المعامل
 الاستراتيجية م ١ ، أو م ٢ أى (م ، ١ ، غ ، ع) .

- ٥ - علم التوسع في عملية الفحص وابداء رأى متحفظ أى (م ، ٢ ، ع) .
 - ٦ - علم التوسع في عملية الفحص وابداء رأى نظيف ، أى (م ، ٢ ، غ) .
- ويمكن تلخيص استراتيجيات كل من المراجع والمعمل في الجدول التالي :

جدول رقم (١)

مباراة المراجع / المعامل في شكل استراتيجي

استراتيجيات المعامل

٢ م	١ م	
(تتق + (١ - خ) ت ١ مت ع + خ ت م ع)	(تتق + (مخ) ت ١ مت ط + ت ع + ح ت م ع)	٤٤٤٣
(تتق + خ ت ٢ ، خ ت م ع)	(تتق + (مخ) ت ٢ مت ط + ت ع + ح ت م ع)	٤٤٤٣
(تتق + (مخ) ت ١ مت ع + خ ت م ع)	(تتق + ح ت ٢ مت ط + ح ت م ع)	٤٤٤٣
(تتق + ح ت ٢ ، خ ت م ع)	(تتق + ح ت ٢ مت ط + ح ت م ع)	٤٤٤٣
(مخ) ت ١ مت ع + خ ت م ع)	(مخ) ت ١ مت ط + ت ع + ح ت م ع)	٤٤٣٣
(خ ت ٢ ، خ ت م ع)	(ح ت ٢ مت ط + ح ت م ع)	٤٣٣٤

استراتيجيات المراجع

ومن الواضح أن بعض استراتيجيات المراجع تكون أكثر شيوعاً وانتشاراً من الاستراتيجيات الأخرى، فمثلاً الاستراتيجية (س، ع، ع) عادة ما تكون أقل طلباً من الاستراتيجية (س، ع) طالما أنه يمكن تجنب التكاليف الإضافية لعملية المراجعة. وبالمثل فإن الاستراتيجيات (س، ع، ع) و (س، ع، ع) تعتبر غير مرغوبة من وجهة نظر المراجع، إذ يعرف النظر عن الاستراتيجية التي يتخذها العميل، فإن المراجع لن يختار أبداً هذه الاستراتيجيات. وفيما يلي نوضح لماذا تعتبر هذه الاستراتيجيات الثلاثة غير مرغوبة من وجهة نظر المراجع.

١- الاستراتيجية (س، ع، ع):

هذه الاستراتيجية تعتبر أقل طلباً من الاستراتيجية (س، ع). فإذا لعب العميل الاستراتيجية من ١، فإن عائد المراجع يكون $س + (١ - ح) ت$ ، في ظل الاستراتيجية (س، ع، ع)، ويكون هذا العائد $(١ - ح) س$ في ظل الاستراتيجية (س، ع).

أما إذا لعب العميل الاستراتيجية من ٢، يكون عائد المراجع على النحو التالي: $س + (١ - خ) ت$ إذا اختار الاستراتيجية (س، ع، ع)، ويكون هذا العائد $(١ - خ) ت$ إذا اختار الاستراتيجية (س، ع).
وحيث أن:

$$س + (١ - ح) ت < (١ - ح) ت$$

$$س + (١ - خ) ت < (١ - خ) ت$$

فإن ذلك يعني أن التكاليف المتوقعة للاستراتيجية (س، ع، ع) أكبر من التكاليف المتوقعة للاستراتيجية (س، ع) سواء اختار العميل الاستراتيجية من ١ أو من ٢، وبالتالي يمكن القول أن الاستراتيجية (س، ع) أفضل من وجهة نظر المراجع.

٢- الاستراتيجية (س، ع، ع):

هذه الاستراتيجية تعتبر أقل طلباً من الاستراتيجية (س، ع) وباتباع نفس الخطوات السابقة نصل إلى أن:

$$س + ح ت < ح ت$$

$$س + خ ت < خ ت$$

وهذا يعني أن التكاليف المتوقعة للاستراتيجية (س١، ع١، غ١) أكبر من التكاليف المتوقعة للاستراتيجية (س٢، ع٢، غ٢) مما يعني أن الاستراتيجية الأخيرة أفضل من الاستراتيجية الأولى من وجهة نظر المراجع .

٣- الاستراتيجية (س١، ع١، غ١) :

باتباع نفس الأسلوب السابق يتضح أن الاستراتيجية (س١، ع١، غ١) أفضل من الاستراتيجية (س٢، ع٢، غ٢) من وجهة نظر المراجع .
وهكذا فإن الشكل الاستراتيجي لمباراة المراجع / العميل يمكن اعادته وصفه بشكل مختصر كما يتضح من الجدول الآتي : (رقم ٢) :

جدول رقم (٢)

مباراة المراجع / العميل في شكل استراتيجي مختصر

استراتيجيات العميل

٢ ص	١ ص	
(س١، ع١، غ١)	(س٢، ع٢، غ٢)	س١، ع١، غ١
(س٢، ع٢، غ٢)	(س١، ع١، غ١)	س٢، ع٢، غ٢
(س١، ع١، غ١)	(س٢، ع٢، غ٢)	س٢، ع٢، غ٢

استراتيجيات المراجع

ومن الجدول السابق يتضح أنه لم يتبق أمام المراجع سوى ثلاث استراتيجيات مافية - بمعنى اختيار استراتيجية واحدة بواسطة كل لاعب - وهي :

(س١، ع١، غ١) ، (س٢، ع٢، غ٢) ، (س٢، ع٢، غ٢) .

ويلاحظ أن كل لاعب في المباراة يمكن أن يختار بطريقة عشوائية من بين الاستراتيجيات المافية المتاحة أمامه ، فالمراجع قد يختار أن يلعب الاستراتيجية (س١، ع١، غ١) باحتمال قدره ١/٣ ، والاستراتيجية (س٢، ع٢، غ٢) باحتمال قدره ١/٣ . أيضا ، وبالمثل فإن العميل قد يختار بطريقة عشوائية أحد الاستراتيجيتين س١ أو س٢ . ويلاحظ أن الاستراتيجيات العشوائية كثيراً ما تشاهد في مواقف المراجعة الحقيقية ، ولكنها لا تستخدم بشكل كامل في مباراة

هذا التلميحة (أسلوب نظرية القرارات) (١) . وبعبارة أخرى فإن وجود استراتيجيات عنوائية إنما يثير تساؤلا خلبرا فيما يتعلق بمدى صحة استخدام النموذج التقليدي لنظرية القرارات في مجال المراجعة .

ثانيا : أمثلة تطبيقية لكيفية حل مباراة المراجع / العميل :

حتى يمكن شرح كيفية حل مباراة المراجع/العميل ، فإننا بحاجة الى متغيرات محددة لمختلف أنواع التكاليف في صفوف الموائد ، بجانب تقديرات الاحتمالات الشرطية للأخطاء ح ، ع ، خ .
وفيما يلي القيم الافتراضية لمختلف أنواع التكاليف المتوقعة في مباراة المراجع / العميل :

$$\begin{aligned} ١٥ &= ٢٠ \quad ٥ = ٢ \quad ٩٠ = ٥ \quad ٥ = ٥ \quad ٥ = ٥ \quad ٥ = ٥ \\ ٢٥ &= ٢٠ \quad ٥ = ٢٠ \end{aligned}$$

والشكل الاستراتيجي المنفصل لمباراة المراجع / العميل بمتغيرات التكاليف المعتادة فيما سبق موضح بالجدول رقم (٢) الآتي :

جدول رقم (٢)

مباراة المراجع / العميل بمتغيرات التكاليف المعتادة
استراتيجيات العميل

العميل	١ ص	٢ ص
١ ص	(٥ + ٩٠ ح ، ٥ + ٢٥ ح)	(٥ + ٢٠(١-خ) ، ٥ + ٢٠٠(١-خ))
٢ ص	(٥ + ٢٠(١-ح) ، ٥ + ٢٠٠(١-ح))	(٥ + ٢٠(١-خ) ، ٥ + ٢٠٠(١-خ))
٣ ص	(٥ + ٩٠ ح ، ٥ + ٢٥ ح)	(٥ + ٢٠(١-خ) ، ٥ + ٢٠٠(١-خ))

وانا افترضنا أن ح = ٥ ، ع = ٥ ، خ = ٥٥ . فإن حل مباراة المراجع/العميل يظهر بالجدول رقم (٤) الآتي :

(1) Ferguson T., : Mathematical Statistics - A Decision Theoretic Approach , John Wiley and Sons, New York, 1978, P. 64.

جدول رقم (٤)

مباراة المراجع/ العميل بمتغيرات التكاليف المفترضة

عند ح = ٠.٥ ر = ٠.٥ خ = ٠.١٥

استراتيجيات العميل

٢ ص	١ ص	
(٥٠ ، ٣٣)	(٣٧ ، ٩٥)	١ ص ، ٤ غ
(٥٠ ، ١٧)	(٦٥ ، ١٩)	٤ ص ، ٢ غ
(٦٤ ، ١٣)	(٣٧ ، ٤٥)	٢ ص ، ٤ غ

استراتيجية المراجع

وفي هذه المباراة فان نظام الرقابة الداخلية يمكن اعتباره في غاية الكفاءة بصرف النظر عن المجهود الذي يبذله العميل . فانا ما اختار العميل بذل مجهود أعلى (ص ١) ، فان هناك احتمال صغير (٠.٥ ر) لوجود أخطاء ما دية أما اذا لم يحدث ذلك فان احتمال الخطأ المادى يصبح (٠.١٥) فقط .

وبلاحظ أن حالة التوازن الوحيدة في هذه المباراة هي عند اختيار المراجع للاستراتيجية (ص ٢ ، غ) واختيار العميل للاستراتيجية (ص ٢) ، وفي هذه الحالة فان قيمة المباراة بالنسبة للمراجع تساوي ٩٣ جنيه ، وتساوي ٦ جنيه بالنسبة للعميل . وبالطبع فان المراجع يفضل لو اختار العميل الاستراتيجية (ص ١) ولكنه لا يستطيع أن يفرض ذلك الاختيار . ولأنه أن انخفاض احتمالات الأخطاء انما ينتج عنه انخفاض حجم العينة المطلوب فحصه ، وتمنيا مع هذه المعرفة فان العميل يختار استراتيجية بذل مجهود أقل (ص ٢) طالما أن زيادة بذل المجهود مكلف وينتج الحد الأدنى من الفائدة في شكل تخفيض احتمالات حدوث الخطأ . وفي المباراة الثانية الموضحة بالجدول رقم (٥) الآتي حيث ح = ٠.٥ ر = ٠.٥ غ = ٠.٥ ، فان نظام الرقابة الداخلية يعتبر معيبا ويظهر تفاعلا كبيرا مع مجهودات العميل ، فاذا اختار العميل الاستراتيجية (ص ١) فان احتمال حدوث الخطأ سيكون منخفض نسبيا (٠.٥٥) بينما اختيار العميل للاستراتيجية (ص ٢) انما يخلق فرصة أكبر لحدوث الخطأ (٠.٥٠) .

وستفترض في هذه المباراة أن المراجع سيختار الاستراتيجية (ص ١ ، غ ، ع) باحتمال قدره $\frac{1}{3}$ والاستراتيجية (ص ٢ ، غ) باحتمال قدره $\frac{2}{3}$. بينما

٢ ص باحتمال قدره $\frac{0}{24}$.
 وقيما يلي جدول رقم (٥) الذي تحسب منه قيمة المباراة لكل من المراجع
 والممبل . جدول رقم (٥)

مباراة المراجع / الممبل بمتغيرات التكاليف المفترضة

عند ح = ٥ ، خ = ٥

استراتيجيات الممبل

	١ ص	٢ ص
١ ص	٢٧ ، ٩٥	١٧ ، ١٠٠
٢ ص	١٩ ، ٦٥	١٢ ، ١٠٠
٣ ص	٤٥ ، ٢٧	٢٦ ، ١٦

استراتيجيات المراجع

والقيمة المتوقعة لهذه المباراة تساوي ١١ جنيه بالنسبة للمراجع حسب
 كالاتي : $\frac{1}{4} [\frac{0}{24} (17) + \frac{3}{4} (95)] + \frac{3}{4} [\frac{0}{24} (12) + \frac{19}{24} (65)]$
 أما القيمة المتوقعة لهذه المباراة بالنسبة للممبل فتساوي ٢٧ جنيه حسب
 كالاتي : $\frac{19}{24} [\frac{3}{4} (27) + \frac{1}{4} (100)] + \frac{5}{24} [\frac{3}{4} (16) + \frac{1}{4} (100)]$

ثالثا : تحليل حساسية طول مباراة المراجع / الممبل :

سنحاول في هذا الجزء تقديم تحليل لحساسية طول مباراة المراجع / الممبل
 عند تغير قيم كل من ح ، خ ، واثرا ذلك على استراتيجيات المراجع والممبل . وسوف
 نستمر في طلب أن تكون ح > خ في كل الحالات ولكن سنغير كل منهما من خلال مدى
 واسع . والجدول التالي (رقم ٦) يوضح تحليل الحساسية لطول مباراة المراجع /
 الممبل في ظل تغير قيم كل من ح ، خ .
 وبسبب الطبيعة المستقلة للاستراتيجيات يلاحظ من الجدول رقم (٦) أن تغيرات
 صغيرة في قيم كل من ح ، خ يمكن أن يتسبب عنها تغيرات كبيرة في الاستراتيجية
 فمثلا لسواخذنا الاستراتيجية رقم ١٢ ، ١٣ بالجدول السابق ، فان تغيرا صغيرا
 في قيمة خ من ١٥ الى ٢٠ (مع ثبات ح عند ٥) يتسبب في تحول المراجع من
 الاستراتيجية (٢ ص ، ١٢) الى الاستراتيجية (٣ ص ، ١٢) طالما أن التكاليف
 المتوقعة بسبب الخطأ المادي ستزيد بشكل ملحوظ (استراتيجية الممبل في كلا
 الحالتين هي ٢ ص) .

والجدول رقم (٧) التالي يمكننا من تحديد حالة التوازن عند ح = ١٥ ،
 مباراة المراجع / الممبل بمتغيرات التكاليف المفترضة .
 عند ح = ١٥ ، خ = ٢٠

استراتيجيات الممبل

	١ ص	٢ ص
١ ص	(٤١ ، ١٨٥)	(٦٠ ، ٢١)
٢ ص	(١٥ ، ١٧)	(٦٥ ، ١٦)
٣ ص	(٤١ ، ١٢)	(٨٠ ، ١٨)

استراتيجيات المراجع

تحليل الحاسبة لطول مباراة المراجع/العميل عند تعبير قيم ح ، خ

المباراة ح	خ	استراتيجيات المراجع			استراتيجيات العميل			عوائد العميل (تكاليف)	عوائد المراجع (تكاليف)
		ح ١	ح ٢	ح ٣	ص ١	ص ٢	ص ٣		
١	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١	١	٤ر٥	٢
٢	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١	١	٩	٤
٣	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١	١	١٣ر٥	٦
٤	صفر	صفر	صفر	١٦ر	١٤ر	١٦ر	٩١	١٦ر٣٦	٥١ر٨٨
٥	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٢٣	١٥	٣٥
٦	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٢	٢٨	٣٥
٧	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢١	٧ر٥	٣٥
٨	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٨٩	١١	٣٥
٩	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٩٣	٥ر٢٩	٣٥
١٠	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١	١	صفر	٣٥
١١	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١	١	٩	٤
١٢	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١	١	١٣ر٥	٦
١٣	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١	١	١٦	١٠
١٤	صفر	صفر	صفر	١٦ر	١٤ر	١٦ر	٢٤	١٦ر٣٦	٦٠ر٣٣
١٥	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٢	٢٨	٣٧
١٦	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٩	٢١	٣٧
١٧	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٨٩	١١	٣٧
١٨	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٩٣	٥ر٢٩	٣٧
١٩	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١	١	٤ر٥	٣٧
٢٠	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١	١	١٣ر٥	٦
٢١	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١	١	١٦	٦٠
٢٢	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١	١	١٥	٧٠
٢٣	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١	١	١٤	٨٠
٢٤	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١	١	١٢	١٠٠

من الجدول رقم (٧) السابق يتضح أن حالة التوازن تعدت عند اختيار المراجع للاستراتيجية (س ٢ ، ع) واختيار العميل للاستراتيجية (ص ٢) ، وتكسبون التكاليف المتوقعة ١٦ جنيه بالنسبة للمراجع في حين تكون هذه التكاليف ٦٠ جنيه بالنسبة للعميل .

وبالنظر في الجدول رقم (٧) السابق يتضح أن هناك حلاً أفضل للمباراة ينتج عن اختيار المراجع للاستراتيجية (س ٢ ، غ) واختيار العميل للاستراتيجية (ص ١) ، حيث ينتج عن اختيارها تكاليف متوقعة مقدارها ١٣٫٥ جنيه بالنسبة للمراجع ، وتكاليف متوقعة مقدارها ٤١ جنيه بالنسبة للعميل ، إلا أن هذا الحل للمباراة غير ممكن التحقيق ، فإذا تحول المراجع للاستراتيجية (س ٢ ، غ) فإن العميل سيختار الاستراتيجية (س ٢) لأن ٨ جنيه > ٤١ جنيه . والتكاليف المتوقعة للمراجع ستكون حينئذ ١٨ جنيه . وبالمثل أن المراجع لم يختتر إجراءات المراجعة الواسعة (س ١) فلن يكون لديه طريقة للتأكد من الاستراتيجية التي سيختارها العميل ، كما أنه لا يستطيع أن يجبر العميل على بذل مجهود أكبر (ص ١) .

ولاشك أن الأمثلة المتقدمة انما توضح الطبيعة الاستراتيجية الملازمة لمنازل المراجعة ، ومعقولة المناهذات التي توصل اليها علماء السلوكيات فيما يتصل بالآثار المحركة لمطية المراجعة .

وفي الجزء التالي من هذا البحث سنناقش موضوع خطر المراجعة وكيفية التحكم فيه عن طريق استخدام أسلوب نظرية المباريات مقارنة باستخدام أسلوب نظرية القرارات .

المبحث الثاني نظرية المباريات ودورها في تفسير خطر المراجعة والتحكم فيه

مقدمة :

عند قيام المراجع بعملية المراجعة بما يتمشى مع معايير المراجعة المتعارف عليها فان عليه أن يصل الى رأى عما اذا كانت القوائم المالية محل المراجعة تعبر بصدق عن نتيجة الأعمال والمركز المالى ، وأنها معدة في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها . وفي هذا المجال فان مفهوم خطر المراجعة Audit Risk يجب أن يكون موضع اهتمام المراجعين ، لاحتمال احتواء القوائم المالية على بيانات غير سليمة لا يتم اكتشافها بمعرفة المراجع .

وفي السنوات الأخيرة أصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة للمعهد الأمريكى للمحاسبين عدة تقارير تطالب فيها المراجعين بضرورة أخذ العوامل التى تؤثر على خطر المراجعة في الحسبان عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة . وقد بلغ اهتمام هذه اللجنة لثروته بموضوع خطر المراجعة عندما أصدرت تقرير معايير المراجعة رقم " ٤٧ " بعنوان " خطر المراجعة والأهمية النسبية عند تنفيذ عملية المراجعة " وسناقض في هذا المبحث المفاهيم المختلفة لخطر المراجعة ، ودور نظرية المباريات في تقديره والتحكم فيه ، وسيتم ذلك فيما يلى :

أولاً : مفاهيم خطر المراجعة :

يعرف أحدث التقارير الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للمعهد الأمريكى للمحاسبين خطر المراجعة بأنه الخطر المتمثل في فشل المراجع في ابداء رأى متحفظ عن المراجعة عند وجود خطأ ما دى في القوائم المالية موضع الفحص (١) . كما قسم التقرير خطر المراجعة الى ثلاثة أجزاء على النحو التالى :

(١) الخطر الملازم (الكامن) Inherent Risk

ويمثل مدى تأثر التوازن الحسابى أو مجموعة من العمليات بالخطأ الذى قد

(1) a. = AICPA = : Op. Cit., Par. 20 .

b. Robert L. & Others : Process Susceptibility , Control Risk and Audit Planning , The Accounting Review , April , 1980 , 11 . 213 - 214 .

يكون مادياً ، بافتراض أنه لا يوجد وسائل للرقابة المحاسبية على المعطيات .
 (٢) خطر الرقابة Control Risk

ويتمثل في خطر عدم مقدرة وسائل الرقابة المحاسبية على منع أو اكتشاف الأخطاء المادية التي قد تحتوى عليها القوائم المالية مونغ الفحص .

(٣) خطر الاكتشاف Detection risk

وهو الخطر المتمثل في توصل المراجع - باستخدام اجراءاته الرقابية - الى أن هناك خطأ مادياً ، في حين أن القوائم المالية لا يوجد بها أخطاء مادية .
 ويتوصل التقرير السابق الى معادلة تجمع مكونات خطر المراجعة على النحو التالي :

خطر المراجعة = الخطر الملازم x خطر الرقابة x خطر الاكتشاف .
 ويؤكد التقرير السابق على أن استخدام نموذج الخطر في تخطيط عملية المراجعة انما يتطلب من المراجع أن يحدد ابتداءً المستوى المقبول لخطر المراجعة ، ثم يتم تقدير الخطر الملازم وخطر الرقابة ، وبالتالي يمكن تحديد المستوى المناسب لخطر الاكتشاف .

ومن ناحية أخرى فان أنصار نظرية القرارات يفرقون بين نوعين لخطر المراجعة هما (١) :
 (١) خطر النوع الأول : alfa risk

ويمثل خطر احتمال قيام المراجع بإبدا رأى متحفظ عن القوائم المالية ، على الرغم من عدم احتواء هذه القوائم على أخطاء مادية .

(٢) خطر النوع الثاني : beta risk

ويمثل خطر احتمال قيام المراجع بإبدا رأى نظيف عن القوائم المالية ، على الرغم من احتواء هذه القوائم على أخطاء مادية .
 وسوف نسير على التحليل الثاني لخطر المراجعة لمناسبته للأسلوب المستخدم في هذا البحث ، كما أنه يمكننا من المقارنة بين نموذج نظرية القرارات ونموذج نظرية المباريات بشكل أفضل .

ثانيا : استخدام نظرية المباريات في تقدير خطر المراجعة والتحكم فيه :

حتى يمكن المقارنة بين نظرية القرارات ونظرية المباريات في تقدير خطر المراجعة دعنا نرجع الى المباراة التي شرحت في الجدول رقم (٥) السابق حيث ح = ٥ ، خ = ٥ ، م = ٥ ، وسيتمح لنا في الحال أن خطر المراجعة انما يعتمد بشكل حاسم على الاستراتيجية التي يتخذها العميل ، ونموذج نظرية القرارات التقليدي يعتبر عاجزا عن انراك هذه الملاحظة .

فاذا رجعنا الى التوازن الاستراتيجي في هذه المباراة نجد على النحو التالي :

$$\begin{aligned} & \text{بالنسبة للمراجع : } \frac{1}{4} (س١ ، خ٥ ، ع٥) ، \frac{3}{4} (س٣ ، ع٥) \\ & \text{بالنسبة للعميل : } \frac{19}{24} (س١) ، \frac{5}{24} (س٣) \end{aligned}$$

وخطري النوع الأول والثاني والثالثان على هذه الاستراتيجيات المتوازنة يمكن حسابهما على النحو الآتي :

$$\text{خطر النوع الأول (ألفا) } = \frac{1}{4} = \left[\frac{0}{24} (٦٠) \right] = ٠.٢٥$$

$$\begin{aligned} & \text{خطر النوع الثاني (بيتا) } = \frac{1}{4} = \left[\frac{19}{24} (٥) \right] + \frac{3}{4} = \left[\frac{0}{24} (٤٠) \right] + ٠.٢٥ \\ & \text{خطر النوع الثالث (جتا) } = \frac{3}{4} = \left[\frac{5}{24} (٥) \right] + \frac{1}{4} = \left[\frac{0}{24} (٤٠) \right] + ٠.٢٥ \end{aligned}$$

باختصار فان المراجع سيقوم بتوسيع اجراءات المراجعة (س١) باحتمال قدره $\frac{1}{4}$ ، فاذا قام العميل ببذل مجهود أكبر (س٣) ، فان المراجع سيكتشف هذه الحقيقة ويبدى رأيا نظيفا (وبالتالي لن يكون هناك خطر ألفا) أما اذا لم يبذل العميل مجهودا كبيرا (س١) ، فان المراجع سيكتشف ذلك ويعدل بالتالي الرأى عن القوائم المالية ، ويكون هناك احتمال مقداره ٦٠ ر بعدم وجود خطأ مادي بالقوائم المالية على الرغم من حقيقة أن العميل لم يبذل سوى مجهود منخفض (س١) .

من ناحية أخرى فان العميل يختار الاستراتيجية (س٣) باحتمال قدره $\frac{5}{24}$ ، فاذا قام المراجع بتطبيق اجراءات مراجعة محدودة (باحتمال قدره $\frac{3}{4}$) ، فسببى أيضا رأيا نظيفا ، وبالتالي لن يكون هناك خطر ألفا .

ويمكن حساب خطر النوع الثاني (بيتا) بنفس الطريقة ، فاذا اختار المراجع تطبيق اجراءات واسعة (س١) ، فان خطر بيتا يمكن أن يحدث فقط في حالة ما اذا اختار العميل الاستراتيجية (س٣) باحتمال قدره $\frac{3}{4}$ ، وخطر قبول

القوائم المالية المحتوية على أخطاء مادية ، وفي حالة اختيار العميل الاستراتيجية (ص) يكون احتمالته (٠.٥ ر) فقط . أما إذا اختار المراجع تطبيق إجراءات مراجعة محدودة (ص) باحتمال قدره $\frac{1}{2}$ فان حدوث خطر بيتنا يكون احتمال حدوثه (٠.٥ ر) اذا ما اختار العميل الاستراتيجية (ص) باحتمال قدره $(\frac{19}{24})$ ، وعند اختيار العميل الاستراتيجية (ص) باحتمال قدره $(\frac{5}{24})$ فان خطر بيتنا يصبح احتمالته (٠.٤ ر) طالما أن المراجع يبدي رأياً نظيفاً عن القوائم المالية . والجدول رقم (٨) التالي يلخص هذه النتائج :

جدول رقم (٨)

تحليل أثر الافتراضات الخاطئة للمراجع علي خطرى ألفا وبيتا

الافتراضات		احتمالات		استراتيجيات		الخطرا المقدر		الخطرا الحقيقي	
المراجع	العميل	المراجع	العميل	المراجع	العميل	ألفا	بيتا	ألفا	بيتا
أ	ب	$\frac{1}{4}$ (ص ١ غ ٣)	$\frac{19}{24}$ ص ١	$\frac{1}{4}$ (ص ١ غ ٣)	$\frac{19}{24}$ ص ١	٠.٢١	٠.٢١	٠.٢١	٠.٢١
		$\frac{3}{4}$ (ص ٢ غ ٢)	$\frac{5}{24}$ ص ٢	$\frac{3}{4}$ (ص ٢ غ ٢)	$\frac{5}{24}$ ص ٢				
أ	ب	(ص ٢ غ ٢)	ص ١	(ص ٢ غ ٢)	ص ١	٠.٦٠	٠.٩٥	٠.٦٠	٠.٩٥
		(ص ٢ غ ٢)	$\frac{19}{24}$ ص ١	(ص ٢ غ ٢)	$\frac{19}{24}$ ص ١	٠.٦٠	٠.٨٧٧	٠.٦٠	٠.٨٧٧
			$\frac{5}{24}$ ص ٢		$\frac{5}{24}$ ص ٢				
أ	ب	(ص ٢ غ ٢)	ص ٢	(ص ٢ غ ٢)	ص ٢	٠.٢٦	٠.٥	٠.٢٦	٠.٥
		(ص ٢ غ ٢)	$\frac{19}{24}$ ص ١	(ص ٢ غ ٢)	$\frac{19}{24}$ ص ١	٠.٢٦	٠.٥	٠.٢٦	٠.٥
			$\frac{5}{24}$ ص ٢		$\frac{5}{24}$ ص ٢				
أ	ب	(ص ١ غ ٣)	ص ٢	(ص ١ غ ٣)	ص ٢	٠.٢٥	٠.٢٥	٠.٢٥	٠.٢٥
		(ص ١ غ ٣)	$\frac{19}{24}$ ص ١	(ص ١ غ ٣)	$\frac{19}{24}$ ص ١	٠.٢٥	٠.٢٥	٠.٢٥	٠.٢٥
			$\frac{5}{24}$ ص ٢		$\frac{5}{24}$ ص ٢				

- أما عن افتراضات المراجع والمعميل التي وردت بالجدول السابق فهي كالآتي :
- ١ - المراجع يفترض أن العميل خصما رغبنا rational ويلعب استراتيجية متوازنة
 - ٢ - المراجع يفترض - بشكل خاطئ* - أن العميل يستخدم الاستراتيجية ص ٢
 - ٣ - المراجع يفترض - بشكل خاطئ* - أن العميل يستخدم الاستراتيجية ص ١
 - ٤ - المراجع يفترض - بشكل خاطئ* - أن العميل يستخدم $\frac{1}{2}$ ص ١ و $\frac{1}{4}$ ص ٢
 - ٥ - العميل يعتبر أن المراجع خصما رغبنا ويلعب استراتيجية متوازنة
 - ٦ - العميل يعرف الافتراضات الخاطئة للمراجع .

ويلاحظ أن تحويل هذه المباراة الى وضع يناسب نظرية القرارات انما يحتاج الى بعض الافتراضات الإضافية مثل :

- (١) ما الافتراض الذي يجب أن يتخذه المراجع فيما يتعلق بسلوك العميل ؟
فالمراجع قد يفترض أن العميل يبذل دائما مجهودا كبيرا (ص ١) ، أو أنه لا يبذل مطلقا مجهودا كبيرا ، أو أنه يبذل مجهودا كبيرا ولكن باحتمال معين .
- (٢) ماذا يعرف العميل عن الافتراض الذي تبناه المراجع ؟
فالمعميل قد يعرف أن المراجع اتخذ أحد الافتراضات الثلاثة السابقة ، أو قد يفترض (بشكل خاطئ*) أن المراجع اختار استراتيجية عشوائية متوازنة .
والآثار الناتجة عن كل هذه الافتراضات ملخصة في الجدول رقم (٨) السابق .
ولنأخذ على سبيل المثال - الحالة التي يفترض فيها المراجع أن استراتيجية العميل هي دائما (ص ٢) ، وبالرجوع الى الجدول رقم (٥) السابق يبدو واضحا أن الاستراتيجية المثلى للمراجع عندما يواجه بالاستراتيجية (ص ٢) من قبل العميل هي (ص ٢ ، ع) ، لأن اختياره لهذه الاستراتيجية سينجم عنه تكلفة متوقعة مقدارها ١٢ جنيه . ولكن اذا عرف العميل بذلك الافتراض من قبل المراجع ، فانه سيلجأ الى اختيار الاستراتيجية (ص ١) ، لأن اختياره لهذه الاستراتيجية سيترتب عليه تكلفة متوقعة مقدارها ٦٥ جنيه ، بدلا من تحملها بتكلفة متوقعة مقدارها ١٠٠ جنيه في حالة اختياره للاستراتيجية (ص ٢) .
ومن الجدول رقم (٨) يتضح أن تقدير المراجع لخطر النوع الأول (ألفا) يكون ٦٠ ر (بناء على افتراض أن العميل سيختار الاستراتيجية ص ٢) ، بينما يكون خطر النوع الأول (ألفا) الحقيقي ٩٥ ر (بناء على الانتجاسة التفاضلية للمعميل لاختيار الاستراتيجية ص ١) ، وبالمعنى أن المراجع يقوم دائما بالتعديل لمن يكون هناك احتمال لحدوث خطر النوع الثاني (بيتا) .

أما إذا لم يعرف العميل بهذا الافتراض البسيط للمراجع ، فسوف يستمر في اختيار الاستراتيجية العشوائية $\frac{19}{31}$ ص ١ ، و $\frac{5}{24}$ ص ٢ ، والمراجع سوف يستمر في تقدير خطرى النوع الأول (ألفا) والنوع الثاني (بيتا) وكأن العميل لا يبذل مطلقا مجهودا كبيرا ، مما ينتج عنه أن يكون خطر ألفا التقديرى ٦٠ ر في حين أن خطر ألفا الحقيقى يبلغ ٨٧٧ ر .

وبطريقة مماثلة دعنا نتأمل آثار افتراض المراجع أن العميل سيبذل دائما مجهودا مرتفعا (ص ١) ، والمراجع في هذه الحالة سيختار الاستراتيجية (ص ٣ ، ع) بتكلفة متوقعة مقدارها ٥ ر ٤ جنيه ، فإذا علم العميل بهذا الاختيار من جانب المراجع ، فإنه سيختار الاستراتيجية (ص ٣) بتكلفة متوقعة مقدارها ١٦ جنيه بالنسبة له ، بدلا من تكلفة متوقعة مقدارها ٢٧ جنيه في حالة اختياره للاستراتيجية (ص ١) . وفي هذه الحالة فإن خطر النوع الأول (التقديرى والحقيقى) يساوى صفرا ، لأن المراجع لن يقوم بالتعديل على الاطلاق ، أما خطر النوع الثانى التقديرى فيختلف عن الخطر الحقيقى بشكل ملحوظ ، حيث يبلغ الأول ٠٥ ر في حين يبلغ الثانى ٤٠ ر .

خلاصة البحث ونتائجه

تعرض هذا البحث لنموذج نظرية المباريات كبدائل أفضل لتخطيط عملية المراجعة ، وتقدير الخطر الملازم لها والتحكم فيه بدلا من نموذج نظرية القرارات الذي يعتبر غير مناسب للتعامل مع الاعتبارات الاستراتيجية لعملية المراجعة ، حيث أن لهذه العملية آثار سلوكية على العملاء (المنشآت محل المراجعة) . كما أن الاعتماد على نظرية القرارات في تقدير أخطار المراجعة لا يمكن المراجع من تقديرها بشكل صحيح ، مما يعني أن اعتماد المراجع على هذه النظرية سيعرضه لخطر كبير إذا ما اصطدم باستراتيجيات العميل .

أما نموذج نظرية المباريات فإنه يعتبر أسلوبا مناسباً للتعامل مع مشاكل المراجعة للأسباب الآتية :

- (١) أنه يؤكد على العوامل الاستراتيجية لكل من المراجع والعميل .
- (٢) أنه يتبنى مع الفروض السلوكية فيما يتعلق بآثارها على عملية المراجعة .
- (٣) أنه يتسق مع ظواهر معينة في المراجعة يلزم التقيد بها وملاحظتها مثل الاستراتيجيات العشوائية لكل من المراجع والعميل .

ويعتبر نموذج نظرية المباريات أكثر مناسبة في تلك المجالات التي تتضمن مباريات بمعلوماً ناقصة والتي يكون فيها كل من المراجع والعميل في حالة عدم تأكد عن أولويات الآخر ، أو العوائد الدقيقة للخص .

من ناحية أخرى فإن تلويص أسلوب نظرية المباريات يمكن أن ينتج عنه طبقة جديدة من القضايا السلوكية مثل المساومة ، والسلوك الاستراتيجي وقبول مفهوم الحل الإيجابي (المتوسط) ، حيث يقوم هذا النموذج على أساس أن الوصول إلى اتفاق معين من بين مجموعة من البدائل المتاحة أفضل من عدم وجود أي اتفاق . وقد استختم في هذا البحث مفهوم التوازن الاستراتيجي للوصول إلى حلول مقبولة للمباريات غير التعاونية .

مراجع البحث

(١) د - محمد الحناوي : بحوث العمليات في مجال الادارة ، مؤسسه
غياي الجامعة ، الاكاديمية ، ١٩٧٩ .

- (2) American Institute Of Certified Public Accountants : Audit Risk and Materiality In Conducting an Audit, Statement On Auditing Standards No., 47 (AICPA, 1983) .
- (3) Cushing, B., & K.Loebbecke : Analytical Approaches To Audit Risk , A Survey and Analysis , Auditing : A Journal Of Practice and Theory , 1983 .
- (4) Fellingham, C. & D. Newman : Strategic Considerations In Auditing , The Accounting Review , Oct., 1985 .
- (5) Ferguson T., : Mathematical Statistics : A Decision Theoretic Approach , John Wiley & Sons , New York , 1978 .
- (6) Levine , P. & P. Ponsard : The Value Of Information In Some Nonzero Sum Games , International Journal Of Game Theory , 1977 .
- (7) Robert L. & Others : Process Susceptibility , Control Risk , and Audit Planning , The Accounting Review, April, 1985 .
- (8) Wilson R., : Auditing : Perspective From Multi Person Decision Theory , The Accounting Review , April , 1983 .